المرأة اليمنية في السلك السياسي

الباحثة / رجاء مكرد
باحثة في الشأن الاجتماعي التنموي

https://doi.org/10.5281/zenodo.7701977

تُعتبر المشاركة السياسية للمرأة صورة من صور التطور الديمقراطي، والذي يقيس بدوره مستوى الاستقرار الاقتصادي والسياسي للبلد، ويرمز لتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة، وحماية حقوق أفراد المجتمع وحريتهم.

ويرتبط تعزيز الدور السياسي للمرأة بعوامل عدة مؤثرة، أبرزها: التعليم، والتمكين الاقتصادي؛ اللذان بدورهما يمثلان المركز الرئيسي للاستجابة للخيارات والفرص المتاحة، أيضًا يعتبران حصنًا منيعًا للتحدي للأدوار التقليدية التي تُناط بها المرأة.

وفي المجتمع اليمني نجد أن القانون قد كفل حق المرأة في المشاركة بالحياة السياسية، دون التمييز القائم على النوع الاجتماعي، وبالرغم من ذلك لا تزال تُشير التقديرات إلى أن وجود المرأة في السلك السياسي ضعيفًا جدًا مقارنةً بشقيقها الرجل.

وتواجه المرأة اليمنية جملةً من التحديات التي تعيق مشاركتها السياسية، منها تحديات متعلقة بظروف الصراع المستمر لأكثر من سبع سنوات، وأخرى اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية، وفجوة التمييز القائم على النوع الاجتماعي.

واقع المشاركة السياسية للمرأة اليمنية:

يجد المتابع للتاريخ أن المرأة اليمنية قديمًا تقلدت مناصب قيادية هامة، مثل: بلقيس ملكة سبأ، وغيرها من النساء العديدات البارزات سياسيًا، إلا أن التقديرات تشير إلى تدني مشاركة المرأة اليمنية في السلك السياسي.

وعن واقع المشاركة السياسية للمرأة اليمنية تم الرجوع للباحثين منهم الباحث في التنمية الدولية والنوع الاجتماعي مفيد عبيد، وللدراسات السابقة حول المشاركة السياسية للمرأة اليمنية للخروج بالنتائج والاحصائيات النهائية التالية:

المشاركة على مستوى المجالس التمثيلية:

"بشكل عام لا يوجد أي تمثيل للنساء في البرلمان اليمني -مجلس النواب- الذي تكون في آخر انتخابات برلمانية من (301) عضوًا، وبعضوية إمرأة واحدة فقط، وبوفاتها في العام 2015م أصبح مجلس النواب خال من النساء"، بحسب (مدونات البنك الدولي،2013م).

وتشير دراسة بعنوان: "المشاركة السياسية للنساء إرادة غائبة ونظام انتخابي لا يساعد" -منشورة في موقع مرصد البرلمان اليمني- إلى أن مجلس الشورى المكوَّن من (111) لا يضم سوى إمرأتين فقط، أما

حضور المرأة في المجالس المحلية المنتخبة في العام 2006م فلم تتجاوز (0.5%)، من إجمالي العدد الكلي للفائزين في تلك الانتخابات.

ووفقًا لدراسة صادرة عام 2019م بعنوان: "المرأة العربية والعضوية من التمثيل إلى التفعيل" لـ الخذعلي ص 114، أكدت: "أنه في المجمل فقد أظهرت آخر إحصائيات الاتحاد البرلماني الدولي أن اليمن لديها أدنى نسبة تمثيل للنساء في المجالس التمثيلية في العالم، وبنسبة لم تتجاوز الـ (3%)، وهذه النسبة تدل على مدى تهميش المجتمع اليمني لدور المرأة.

والجدول رقم (1) يبين تمثيل النساء في مجلس النواب والشورى والمجالس المحلية

المجال السياسي	الرجال	النساء	الإجمالي	نسبة النساء إلى الرجال
أعضاء البرلمان	300	1	301	%0.3
أعضاء مجلس الشورى	109	2	111	%1.8
أعضاء المجالس المحلية	6741	38	6779	%0.65

المصدر: الصلاحي، فؤاد (2014)، "دراسة حالة اليمن"

وبحسب تقرير الظل (2020) -وهو تقرير لتحالف المنظمات غير الحكومية اليمنية- حول "مستوى تنفيذ اتفاقية سيداو في اليمن، مقدم للدورة رقم 77 للجنة سيداو المنعقدة من 26 أكتوبر – 5 نوفمبر 2020م، أنه خلال الفترة (2006-2023) لم يستجد أي شيء بخصوص مشاركة المرأة في هذا الجانب، نظرًا لتوقف العملية السياسية برمتها "حيث لم تنظم انتخابات مجلس النواب منذ عام 2003م، أو المجالس المحلية منذ عام 2006م، إلا أنه ونتيجة لمقررات الحوار الوطني بتوسيع عضوية مجلس الشورى عينت حكومة صنعاء ثلاث نساء في المجلس، بينما حكومة عدن لم تعين نساء قط".

مشاركة المرأة في الأحزاب السياسية:

يُشير الباحث في التنمية الدولية والنوع الاجتماعي "مفيد عبيد" أن مشاركة المرأة في الأحزاب السياسية اقتصرت منذ بداياتها كناخبه، مما يعكس طبيعة توجه الأحزاب السياسية في اليمن وحرصها على قصر مشاركة

النساء على أن يكن ناخبات، والوضع نفسه ينطبق على تلك الأحزاب التي مكّنت النساء من المشاركة في المجال العام من حيث نزولها عند رغبات المجتمع القبلي الخاضع لهيمنه الذكور من خلال ترشيح مرشحين برلمانيين من الذكور، على أن هناك تضاربًا في البيانات التي توضح أعداد مشاركة المرأة ونسبتها في الأحزاب السياسية.

وفيما توضح دراسة لـ "توفيق الجنيد" (2022) بعنوان: "تاريخ الأحزاب السياسية اليمنية: من الكفاح المسلح إلى القمع المسلح" الصادرة عن موقع مركز صنعاء للدراسات السياسية والاستراتيجية أن مشاركة المرأة في المتوسط كانت أقل من (15%) من الأعضاء النشطين في الأحزاب الرئيسية من الإناث، حيث تشغل النساء في تلك الأحزاب ما يقرب من (10%) في المناصب العليا.

جدول رقم (2) نسب مشاركة المرأة اليمنية في الأحزاب السياسية الرئيسة

الحزب	نسبة النساء من أعضاء الحزب	نسبة النساء في المواقع القيادية للحزب
المؤتمر الشعبي العام	%20	%12
التجمع اليمني للإصلاح	%13	%9
الحزب الاشتراكي اليمني	%8	%10
التنظيم الوحدوي الناصري	%12	%12
متوسط نسبة مشاركة المرأة في الأحزاب الأربعة	%13.3	%10.8

***المصدر: مركز صنعاء للدراسات السياسية والاستراتيجية، قسم التحليلات، اعداد توفيق الجنيد،2022م**

مشاركة المرأة في السلك القضائي:

كشفت دراسة حديثة لـ "الأسكوا للعام 2018م أنه على الرغم من حضور المرأة اليمنية في السلك القضائي منذ سبعينات القرن الماضي فإن نسبة تمثيلها ضمن من يجلس على كرسي القضاء محدودة جدًا مع أسبقية انخراطها في هذا المجال على مثيلاتها في العديد من الدول العربية، حيث كانت نسبة كبيرة جدًا من القضاة في جنوب اليمن من النساء، لكنه وبعد توحيد شطري اليمن في 1990م بدأ تمثيلها يقل؛ بسبب إعادة تعيينها في وظائف تنفيذية وإدارية، مؤكدة أنه وحتى العام 2006 كانت المرأة تمثل (1.8%) فقط من السلطة القضائية اليمنية.

ومن جانبه أوضح الباحث في التنمية الدولية والنوع الاجتماعي "مفيد عبيد" توصله من خلال دراسته التي تحمل عنوان: "قيم المواطنة ودورها في تعزيز المشاركة السياسية للمرأة اليمنية" –دراسة لم تنشر بعد- إلى أنه وخلال الفترة 2011-2015م لم يشهد واقع مشاركة المرأة اليمنية في هذا المجال تطورًا كبيرًا مقارنةً مع الفترات الزمنية السابقة، وأن نسبة تمثيل المرأة ضمن من يجلس على كرسي القضاء ما زال متدنيًا، والجدول رقم (3) يبين ذلك.

جدول رقم (3) عدد القضاة من الإناث مقارنه بالذكور خلال الفترة من 2011-2015م

السنة	الذكور	إناث	الإجمالي	نسبة الإناث مقارنة بالذكور

%5.1	1265	65	1200	2011
%5.2	1530	79	1451	2015

***المصدر: (مفيد عبيد،2023، ص 98)**

يوضح الجدول رقم (3) أعلاه أن عدد القضاة خلال العام 2011م بلغ (65) قاضيًا من الإناث، مقابل (1200) قاضيًا من الذكور، بينما بلغ عدد القضاة في العام 2015 (79) قاضيًا من الإناث، مقابل (1451) قاضيًا من الذكور، أي بواقع زيادة بلغ (14) قاضٍ من الإناث خلال الفترة 2011-2015، وهي نسبة متدنية جدًا مقارنةً بالزيادة في عدد القضاة من الذكور والتي بلغت (251) قاضيًا خلال المدة نفسها.

الصراع يعيق مشاركة المرأة اليمنية سياسيًا:

أدى استمرار الصراع في اليمن لأكثر من سبع سنوات إلى معاناة المرأة اليمنية وقلة فرص نيلها لمقاعد في السلم السياسي، وتحملها مسؤوليات إعالة أسرها -خاصةً- بعد وفاة الكثير من معيلي الأسر؛ جراء النزاع.

فالمرأة اليمنية تعرضت لأضرار بفعل الصراع، منها صحية، اجتماعية، تعليمية، اقتصادية، بالإضافة إلى تحمل ويلات النزوح وتبعاته القاسية؛ الأمر الذي جعل أغلب اهتمامات النساء تركز على المكافحة من أجل البقاء بعيدًا عن الاستمرار بالمطالبة بحقها في المشاركة السياسية.

ومما وثقته "الأوتشا" -وثيقة النظرة العامة للاحتياجات الإنسانية فبراير 2021م- يحتاج أكثر من 76% من اليمنيين إلى مساعدات إنسانية، الأمر الذي انعكس بشكل كبير على وضع المرأة، حيث تحتاج (4.6) مليون إمرأة و(5.5) مليونَ فتاةٍ إلى المساعدة خلال العام 2021م.

التركيز على الوضع الإنساني بدلًا عن السياسي:

فيما توضح إحصائية لـ صندوق الأمم المتحدة للسكان في فبراير 2021م، أن 73% هي نسبة النساء والأطفال من إجمالي عدد النازحين البالغ عددهم أربعة ملايين نازح، في حين أن حوالي 30% من الأسر النازحة تقوم النساء حاليًا بإعالتها، مقارنة بـ9% قبل تصاعد الصراع عام 2015م.

كما أن (4.893) مليون إمرأة يمنية تحتاج إلى المساعدة الصحية خلال العام 2021م، هذا ما أوضحته إحصائية لـ قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية بوزارة التخطيط والتعاون الدولي صادرة في أبريل 2021م، عن وضع المرأة صحيًا.

ويؤدي استمرار الصراع في اليمن إلى ازدياد عدد الوفيات غير المباشرة أكثر من المباشرة، وهي تتركز في الفئات الضعيفة -النساء والأطفال- أكثر من الرجال، بحسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (تقييم آثار الحرب على أهداف التنمية في اليمن 2019م).

وبحسب وثيقة النظرة العامة للاحتياجات الإنسانية في اليمن 2021م فإن أكثر الأسباب التي جعلت المرأة اليمنية تُعاني صحيًا هي تدمير المستشفيات وإغلاق المرافق الصحية، ونقص الكادر الصحي في اليمن، مشيرة إلى أن (9.9) مليون من النساء والفتيات يُعانين من الوصول إلى الخدمات الصحية الأساسية.

تحديات التعليم تعيق المشاركة السياسية:

تقل فرص المشاركة السياسية للمرأة اليمنية تبعًا لقلة فرص التعليم، وقد أدى النزوح جراء الصراع الحاصل في اليمن إلى تداعيات سلبية كبيرة على التعليم، وتُعد الفتاة اليمنية أكثر عرضة للانقطاع عن التعليم؛ بسبب قضايا الأمن والسلامة وخوف الأُسر على الفتيات، فضلًا عن نقص المرافق الدراسية الخاصة بتعليم الفتاة.

وتُشير أحدث التقديرات التي نشرتها "نشرة المستجدات الاجتماعية والاقتصادية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي" في فبراير 2021م إلى أن أكثر من مليوني فتاة وفتى في سن الدراسة خارج المدرسة قبل جائحة كوفيد-19، منهم حوالي 47% من الفتيات خارج المدرسة مقارنة مع 53% من الأولاد.

كما أن تقديرات مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في اليمن تشير إلى أن أكثر من (171.600) من المعلمين متضررين -20% منهم إناث، 34.5 ألف معلمة في 11 محافظة-؛ فهم لا يستلمون رواتب في (206) مديرية، الأمر الذي يؤثر سلبًا على جودة التعليم لـ(3.6) مليونَ فتاة وفتى في تلك المناطق.

ويذكر تقرير (الأوتشا – فبراير 2021م) أنه جراء تدمير الصراع للبنية التحتية للتعليم تأثرت العملية التعليمية لجميع الفتيان والفتيات البالغ عددهم (10.1) مليونَ طالب في اليمن، وتفاقم الوضع جراء كورونا؛ مما أثر على تعلم ما يقرب من (5.8) مليون طالب، وطالبة وكثير منهم معرضون لخطر عدم الدراسة، لا سيما الفتيات.

قلة فرص عمل المرأة في ظل الصراع يحول دون إشراكها سياسيًا:

فاقمت الأزمة الإنسانية في اليمن من معاناة المرأة ومواجهتها كثير من التحديات والصعوبات المتعلقة بالتدهور الاقتصادي، وارتفاع أسعار السلع الغذائية، وارتفاع عدد المعيلات للأسر عما كان عليه قبل الصراع.

وفي إحصائية للجهاز المركزي للإحصاء للعام 2018م بلغ عدد الأسر التي تعيلها النساء على مستوى اليمن (416.8) ألف أسرة تمثل 11.4% من إجمالي الأسر في اليمن، في حين بلغ عدد الأسر التي تعيلها نساء في الريف حوالي (274.3) ألف أسرة تمثل 11.1% من إجمالي الأسر في الريف، وبلغ عدد الأسر التي تعيلها نساء في الحضر حوالي (142.4) ألف أسرة تمثل 12.1% من إجمالي الأسر في الحضر.

في حين يذكر تقرير صادر في مارس 2020م عن منظمة "رايتس رادار لحقوق الإنسان" أن ثمة ما يقارب الـ(50.000) إمرأة متزوجة فقدن أزواجهن خلال سنوات الصراع، بمعنى أن هُناك خمسين ألف أسرة بدون عائل؛ الأمر الذي يدلل على أن المرأة في اليمن تعيل ما يقارب من نصف مليون أسرة.

وتُشير إحصائيات صادرة عن الصندوق الاجتماعي للتنمية وتقرير الأوتشا فبراير 2021م إلى أن 72% هي نسبة الفقر بين الأسر التي تترأسها النساء على مستوى الريف، في حين بلغت نسبة الفقر بين الأسر التي تترأسها النساء على مستوى الحضر 20.1%.

فجوة في النوع الاجتماعي:

تزداد حدة عدم المساواة بين الجنسين؛ إذ تحتل اليمن المرتبة (155) -أي ما قبل المرتبة الأخيرة- في المؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين للعام 2021، مقارنة بـالمرتبة (115) في العام 2006، بحسب تقرير Global Gender Gab الصادر عام 2021م.

ومن ضمن العوائق الاجتماعية "العامل القبلي"، "يعتبر من أهم العقبات التي واجهت المرأة اليمنية في مشاركتها في الحياة السياسية، حيث تعتبر اليمن مجتمع قبلي يخضع للعادات والتقاليد القبلية بشكل رئيسي، وأيضًا يتميز بأنه مجتمع ذكوري حيث هناك حقوق يحصل عليها الذكور ويحرم منها الإناث بحكم العادات والتقاليد كحق التعليم مثلًا، فنجد أنه من خلال الاحصائيات وصلت نسبة الأمية في صفوف النساء إلى أكثر من خمسون بالمئة، وبالتالي كان من الصعب أن يتقبل هذا المجتمع بكل ما يتميز به من الخصائص السابقة بمشاركة المرأة في الحياة السياسية ووقوفها علي قدم المساواة مع الرجل واحتكاكها"، بحسب الباحثة "هدي علي علوي" في دراستها واقع المرأة اليمنية (الفرص والتحديات، دبي، مركز المسار للدراسات،2016).

تحديات النظام الانتخابي ومؤتمر الحوار الوطني:

من العوائق التي يتفق عليها الكثير من الناشطين والسياسيين النظام الانتخابي في اليمن، وهو نظام الدائرة الفردية الذي يقلل من فرص النساء، فالرجال المنافسون في الانتخابات غالبًا يكونون من ذوي القوة والنفوذ.

وتذكر مسودة دستور اليمن الجديد "الأمانة العامة للحوار الوطني" 2015م أن أهم التحديات التي واجهت المشاركة الفاعلة للنساء في مؤتمر الحوار الوطن هي: "عدم التزام كثير من الأحزاب والقوى السياسية المشاركة بحصة المرأة في قوائم ممثليها، حيث تراوحت النسبة الحقيقية للتمثيل في إطار تلك الأحزاب ما بين15% إلى 27% ".

مضيفة على التحديات: "ضعف التشبيك فيما بين النساء الحزبيات والنساء المستقلات حول قضايا المرأة؛ مما جعل تلك القضايا مشتتة في محاور الحوار المختلفة والأحكام المقررة بشأنها ضعيفة وغير متكاملة، وانصياع بعض الحزبيات لتوجيهات قياداتها الحزبية حتى في المسائل التي تعارض حقوق المرأة، واعتبار قضايا النساء مسألة هامشية بالمقارنة مع القضايا الوطنية الأخرى".

الحقوق السياسية للمرأة اليمنية في الدستور:

أكد الدستور اليمني على حق المرأة في المشاركة السياسية، ومن النصوص التي تناولت ذلك:

1. مادة (24) تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا.
2. مادة (30) تحمى الدولة الأمومة والطفولة وترعى النشء والشباب.
3. مادة (31) النساء شقائق الرجال ولهن من الحقوق وعليهن من الواجبات ما تكفله وتوجبه الشريعة وينص عليه القانون.
4. مادة (41) المواطنون جميعهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة.
5. مادة (43) للمواطن حق الانتخاب والترشيح وإبداء الرأي فى الاستفتاء.

دور المنظمات الدولية في دعم المرأة اليمنية وإشراكها سياسيًا:

وعن دور المنظمات الدولية في دعمها المرأة اليمنية سياسيًا أوضحت الصفحة الرسمية لهيئة الأمم المتحدة، أنه "في عام 2014 أسست هيئة الأمم المتحدة للمرأة وجودًا في اليمن، حيث عملت من خلال تعاون وثيق مع منظومة الأمم المتحدة لتوفير التنسيق والدعمين المعياري والبرنامجي لتعزيز جهود المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة".

وبحسب الصفحة ذاتها تعمل الهيئة في اليمن مع شركائها للقضاء على التمييز ضد النساء والفتيات، وتمكين المرأة، وتعزيز المساواة بين المرأة والرجل كونهما شركاء ومستفيدين من أنشطة التنمية، وحقوق الإنسان، والعمل الإنساني، والسلام والأمن، مؤكدة أنها تسعى لذلك من خلال تحقيق ثلاثة أهداف استراتيجية، وهي:

1. **العمل الإنساني:** تلبية احتياجات النساء والفتيات الضعيفات لضمان مشاركة المتأثرات بالأزمة في جهود الاستجابة والإنعاش، وتمكينهم من خلالها واستفادتهم منها.
2. **تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي في الاستجابة الإنسانية:** توفير الدعم في مجال بناء القدرات للقادة والشبكات والمجتمع المدني ووكالات الأمم المتحدة بشأن تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي في البرمجة الإنسانية.
3. **المرأة والسلام والأمن:** تعزيز القيادة النسائية وإدماج المرأة في عمليات السلام، وتقوية دور النوع الاجتماعي في بناء السلام دعمًا لقرار مجلس الأمن 1325.